

كيف تحقّق لإيران ما كانت تحلم به في عام 1980

تزايد نفوذ طهران السياسي والاقتصادي صار مصدر قلق دائم للعراقيين

تحرير القدس يبدأ من كربلاء، هذا الشعار، الذي رفعه آية الله الخميني قبل أشهر من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980، والتي استمرت ثماني سنوات، يكاد يجيب على الأسئلة المروعة والكثيرة المثارة اليوم عن بدأ الحرب، وأسبابها ومسبباتها. ومع ذلك لا يزال الكثيرون لديهم فضول لمعرفة كيف تحقّق لإيران ما كانت تحلم به قبل أربعة عقود.

بغداد - يعطي كلام آية الله الخميني حينما قبل بوقف إطلاق النار عبر رسالته عام 1988 إجابة وجهية لموافقته على "تجرع سم" هزيمة بلاده خلال حرب الثماني سنوات مع العراق، والتي مني فيها الجيش الإيراني بخسائر هائلة، خصوصا بعد استعادة بغداد خلال عهد الرئيس الراحل صدام حسين لمدينة الفاو في جنوب البصرة من الاحتلال الإيراني. واليوم مازالت ترفع طهران شعار «تحرير القدس يبدأ من كربلاء»، لكنها وصلت إلى نصف الطريق وهي تتواجد في بغداد وكربلاء عبر أجزائها وميليشياتها. ورغم ذلك فإن خفايا التخلف الإيراني في العراق منذ ذلك الوقت وحتى الآن تعتبر مثيرة لفضول المتابعين والمحللين وخاصة في المنطقة العربية.

جذور القصة

تعود جذور القصة إلى إبريل 1980 حينما اتهم العراق، الجمهورية الإسلامية الوليدة في إيران بالتحريض على اعتداءات في بغداد وطالبها برفع يدها عن ثلاث جزر استراتيجية في مضيق هرمز تتنازعها الإمارات، لتصل الأمور إلى إلغاء بغداد اتفاقية الجزائر الموقعة في 1975 تتضمن تقاسم شط العرب.

ريثان منصور



إيران تتسائل اليوم: أين تزد لل عراق أن يكون بعد خمسين عاما

ولا تزال الحرب تحمل رمزية مهمة في إيران، حيث يتم تشبيه الفرق الطبية، التي تكافح فايروس كورونا المستجد هذا العام بـ «الشهداء» الذين لقوا حتفهم وهم يواجهون قوات صدام. وعادة ما تستخدم المسيرة السنوية في إيران لتكريم ضحايا الحرب كمناسبة لاستعراض الأسلحة الجديدة بما في ذلك صواريخ باليستية، بينما يحتل قدامى المحاربين مناصب عسكرية عليا في طهران.

رئة اقتصادية

تتجاوز العلاقات حدود الجانب السياسي. وفيما مُنع التبادل التجاري في عهد صدام، كانت البضائع الإيرانية تهرب عبر الحدود المشتركة التي يصل طولها إلى 1600 كلم في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في تسعينات القرن الماضي.

ويرى المطلع ومؤسس مركز بورس أند بازار التجاري إسفنديار باتمانجليج أن استئناف التجارة بشكل طبيعي

بات ممكنا بعد سقوط صدام. وأوضح لوكالة الصحافة الفرنسية أن «الانخراط في التجارة بين دولتين متجاورتين أمر طبيعي، الحالة نفسها كانت بالنسبة لبولندا وألمانيا بعد أهوال الحرب العالمية الثانية». وعندما كان العراق يسعى لإعادة بناء نفسه بعد الدمار الذي تعرضت له البنية التحتية للبلاد إثر الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، كانت مواد البناء الرخيصة التي تنتج في إيران الخيار الأفضل. كما اتسع التبادل التجاري ليشمل مواد غذائية وادوية وسيارات ليصل اليوم لاستيراد الكهراء.

ومن فاكهة الشمس وصولا إلى المسكنات، تباع المنتجات الإيرانية في أنحاء العراق بأسعار أقل من المنتجات المحلية. وبالنتيجة، أصبح العراق اليوم أكبر سوق للمنتجات الإيرانية، غير الهيدروكربونية، ووصلت قيمة الصادرات الإيرانية إلى تسعة مليارات دولار خلال الفترة بين مارس 2019 ومارس الماضي، وفقا لغرفة تجارة طهران.

وتعهد الرئيس الإيراني حسن روحاني في يوليو الماضي بمضاعفة هذا الرقم، لكن العقوبات الاقتصادية الأميركية الصارمة التي فرضت على بلاده منذ عامين أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي ودفعت طهران إلى الاعتماد بشكل متزايد على العراق الذي تحول إلى رئة اقتصادية للجمهورية الإسلامية. ويقول باتمانجليج إن الشركات الإيرانية تبحث عن مكان مزدحم بالمستهلكين إذ لا يمكن زيادة المبيعات داخل إيران حاليا بسبب الأوضاع الصعبة، ولكن بات هذا النفوذ الإيراني السياسي والاقتصادي المتزايد مصدر إزعاج للعراقيين.

ولا يخفي عسكريون عراقيون سابقون من بينهم محمد عبد الأمير تدمرهم من السلطة السياسية في بلادهم، ويقولون إن العراقيين المشاركين بالحكومة سمحوا لإيران بهذه التدخلات «السافرة وسلموا البلد باقتصاده وزراعته وحتى أمنه». وتفشى الإحباط بشكل واسع في أوساط العراقيين وبلغ ذروته مع تصاعد

الاحتجاجات المطالبة غير المسبوقة التي انطلقت في أكتوبر الماضي في بغداد وأغلب مدن جنوب البلاد ضد الطبقة السياسية التي تتهم بالفساد والفشل في إدارة البلاد والولاء لطهران.



إسفنديار باتمانجليج
الخطير الأمريكي جعل الإيرانيين يعتمدون كلياً على العراق

وبعد أشهر، قتلت الولايات المتحدة الجنرال الإيراني قاسم سليمانى ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في غارة نفذتها طائرة مسيرة قرب مطار بغداد.

ورأى محللون أن الهجوم قطع أهم حلقات النفوذ الإيراني في العراق، فسليمانى، الذي بدأ مسيرته خلال الحرب العراقية الإيرانية ووصل إلى مناصب رفيعة، كان المشرف الرئيسي على ملف العراق. أما المهندس، فكان



انتصار مكلف خلف الولايات على العراق

قياديا بارزا في فيلق بدر ومقربا من النظام الإيراني.

واليوم يتولى مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء، وقد أحاط نفسه بمستشارين يوصفون بأنهم أقل ولاء لإيران مقارنة بأسلافهم، لكن طهران لا تبدو قلقا، بحسب المطلع ريثان منصور من معهد شاتام هاوس، إذ أن الشبكة المتنوعة التي أسست لها في بداية حربها مع العراق ستساعد على الصمود بوجه العاصفة الحالية.

ويؤكد منصور إن إيران زرعت حلفاء عبر شبكات سياسية رسمية وغير رسمية بينها ميليشيات وشركات وغير ذلك لتضمن أن يتشكل من العراق بلد يعرف المهندس في غارة نفذتها طائرة مسيرة قرب مطار بغداد.

وفي ظل تراجع نفوذها في مكتب رئاسة الوزراء، التفتت طهران إلى البرلمان العراقي والوزارات أيضا ويقول المطلع السياسي في معهد شاتام هاوس إن طهران تتسائل «أين نريد العراق بعد خمسين عاما»، في إشارة لتمسكها بنفوذها عبر الحدود.

الأمن الاقتصادي التونسي.. معركة الإيرادات المفقودة



رياض بوعزة
كاتب وصحافي تونسي

التي تستخلص من ذلك لا ترتقي إلى تطلعات التونسيين ذلك أنه لا توجد إرادة سياسية من أجل بناء دولة مدنية قوامها «السلطة للشعب».

وحتى تلك الإرادة، وإن وجدت، فإن «غول» الفساد والبيروقراطية، اللذين صنعا باطنان من التشريعات والقوانين منذ ستينات القرن الماضي، كان لهما دور في وصول البلد إلى هذه الوضعية الكارثية؛ فإن تستورد تونس، وهي إحدى أبرز الدول المنتجة للفوسفات، هذه المادة من الجزائر، بسبب توقف الإنتاج في الحوض المنجمي، وهي منطقة تضم 4 مدن في ولاية قفصة جنوب غرب البلاد، دليل على عجز مؤسسات الدولة.

وبالطبع قضية إغلاق الإنتاج في حقول النفط الكامور بولاية تطاوين نموذج ينطبق عليه نفس الأمر. ويبدو أن طبيعة النظام السياسي بثلاثة رؤوس، وتونس على أعتاب أشهر من الذكرى العاشرة لإسقاط نظام بن علي قد تكون أحد الأسباب لعدم التمسك بفرض الأوامر في هذا الشأن في ظل اقتسام الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة الحكومة والمؤسسة التشريعية، فلا الرئيس

قادر على إعطاء أوامره للجيش للتكفل بمسألة الإنتاج إلى حين فض المشكلة بين المحتجين والحكومة كما يحصل أثناء الكوارث الطبيعية بالنظر إلى أن البلاد تعيش أصلا في حالة طوارئ.

وليس ذلك فحسب، فعند تتبع مسار عمل الحكومات، يلاحظ أنه لم يكن لأي رئيس حكومة القدرة أو الأدوات على تذويب جبل الأزمات تدريجيا بسبب المخلفات، التي يتركها رئيس الحكومة الذي قبله، ودواليك. كما أن رئاسة الحكومة بدورها محكوم في عملها بسبب الرقابة، التي يفرضها عليها حركة النهضة البرلمان.

وكل جهة توجه مساهم الانتقادات إلى الأخرى في الكواليس أو خفية والشعب هو الضحية. وأحالت قضية تشكيل حكومتين منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والذي رشح لها الرئيس قيس سعيد شخصيتين هما إلياس الفخاخ الذي استقال ليحل محله هشام المشيشي، بحسب ما يخوله له دستور 2014، والحكومة الأخيرة تبدو خالية من أي شخصية تنتمي إلى الأحزاب المتناحرة في ما بينها، إلى مسألة مهمة تتمحور حول الأساس حول إمكانية تغيير النظام السياسي الحالي الذي أثبت فشله. وبالعودة إلى عام 2011 وما تلاه من ضبابية استغلقت فيه حركة النهضة

الإسلامية حالة الانفلات للسيطرة على مفاصل الدولة عبر إيهام الشعب بأنها المنقذ الأول للديمقراطية، حيث غرق المجلس التأسيسي خلال ثلاث سنوات في نقاشات حادة حول صياغة نظام جديد يكون فيه منصب الرئيس شكليا ويكون البرلمان هو من يمتلك خيوط اللعبة السياسية بالكامل. ومنح النظام المعدل مجلس نواب الشعب صلاحيات كثيرة معظمها كان موجودا في السابق من أبرزها التشريع والرقابة، ولكن أضاف إليها منح الثقة للحكومة وسحبها منها والرقابة على نشاطها وعملها ومسئولتها وحتى التصديق عليها إن لزم الأمر. كما أسندت إليها غالبية الصلاحيات التنفيذية في نطاق عملها، وفي المقابل قوض هذه النظام «الأعرج» مؤسسة الرئاسة بحيث جعل عملها محصورا في ثلاث مهام رئيسية تتمثل في الأمن القومي والدفاع والعلاقات الخارجية. وأثارت الموجات العاصفة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة بين كل من التيار الإسلامي المتمثل في النهضة والأحزاب الموالية لها في فكر الإسلام السياسي، ودون احتساب حزب التحرير

السلفي، الذي لا يؤمن بالانتخابات لأنها «رجس من عمل الشيطان»، من جهة، والتيار الليبرالي الذي تقوده عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر، مواقف متباينة حول حتمية تغيير النظام السياسي القائم، من جهة أخرى.

النتائج المستخلصة منذ 2011 أنه لا توجد إرادة سياسية من أجل بناء دولة مدنية قوامها «السلطة للشعب»

ولقد طرحت مسألة تغيير النظام السياسي منذ العام 2016 خاصة في ظل انتقادات الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي له، وعاد هذا الجدل ليطوق على السطح مجددا اليوم وسط الدعوة إلى تعديل النظام السياسي وإرساء نظام رئاسي خاصة في ظل الأداء المهتز للبرلمان وتشتت تركيبته بما يحول دون الاستقرار السياسي في البلاد. والآن أما أن للشعب أن يقول كلمته ويبدأ في ممارسة الضغط على السياسيين لإنهاء هذا الجمود، الذي ستكون له تداعيات مدمرة بكافة المقاييس في ظل عالم عاجز عن مكافحة وباء كورونا ومعالجة اقتصاده الراكد؟